The approach of grammarians in extrapolating the Arabic language and protesting between rejection and acceptance -The three sources of hearing: The Holy Quran, the Hadith and Arabic speech-

منهج النحاة في استقراء اللغة والاحتجاج بها بين الردّ والقبول
– مصادر السماع الثلاث: القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب–

مختار بزاوية

جامعة وهران1 أحمد بن بلة، الجزائر

Bezzaouya10@hotmail.com

قدم للنشر في: 2018-09-01 قبل للنشر في2019-03-30

Abstract:

Arabic grammar was grown up to preserve the Holy Quran and the honorable Arabic letter, and to preserve them from error and change, and soon grew and developed until it became a science comparable to other sciences, where books are classified and doctrines are diversified. But building up was not easy, and the first generation of grammarians and linguists made a great effort to collect, criticize, protest and implement the language.

They have followed a special approach characterized by accuracy and perfection in general, but at the same time did not concede some of the trivialities and lapses that were the cause of great defects of these grammatical rules, as they became non-preventative and not exhaustive, in addition to differences between grammatical doctrines that deepened the difference, So every team has a special approach contrary to his rivals.

In this research I intend to introduce this approach to the extrapolation of language and protest, focusing on one of the origin of grammar which is the transmission and hearing, indicating some of the early grammarians errors in this induction (extrapolation) and protest.

Key words : language ; listening ; induction ; extrapolation ; protest ; the Koran ; prophetic hadiths ; Arabic speec.

الملخص :

نشأ النحو العربي للحفاظ على القرآن الكريم والحرف العربي المشرّف، وصونهما من اللحن والتغيير، وسرعان ما نما وتطور حتى أضحى علما يضاهي العلوم الأخرى، تُصنَّف فيه الكتب والمدوّنات، وتكثر فيه المذاهب والاختلافات. ولكنّ تشييد هذا الصرح لم يكن من السهولة بمكان، فقد بذل الرعيل الأول من النحاة واللغويين جهدا كبيرا لجمع اللغة واستقرائها والاحتجاج بها والتقعيد لها.

وقد سلكوا في ذلك منهجا خاصا اتسم بالدقة والإتقان في العموم، ولكنّه لم يسلم في الآن نفسه من بعض الهنات والهفوات، التي كانت سببا في عيوب كبيرة لهذه القواعد النّحوية، حيث أصبحت غير مانعة ولا جامعة، أضف إلى ذلك الخلافات بين المذاهب النحوية التي عمقت الفارق، فأضحى كل فريق يحمل منهجا خاصا يخالف فيه غريمه.

وفي هذا البحث عزمت على التعريف بهذا المنهج المتبع لاستقراء اللغة والاحتجاج بها، مركزا على أصل من أصول النحو وهو النقل والسماع، مبينا بعض ما وقع فيه النحاة الأوائل من أخطاء في هذا الاستقراء والاحتجاج.

كلمات مفتاحية : اللغة- السماع- الاستقراء- الاحتجاج- القرآن- الحديث- كلام العرب.

مقدمة:

انتهج النّحويون العرب القدامى منهجاً محكماً، في تأسيس دراساتهم النحوية، واتّبعه خلَفُهم، وساروا على هديه، وتقيّدوا به، ولم يحيدوا عنه، ولا مناص لكل باحث في النّحو العربي من دراسة ذلك المنهج، والوقوف على أسسه وأصوله؛ لأن كلّ قضايا النّحو العربي، وما تفرعّ منها من مسائل ومشكلات، تعود في الحقيقة إلى ذلك المنهج.

وهذا المنهج على إحكامه، ودقّته، وإخلاص العلماء فيه، لم يخلُ من ثغرات في بنائه، ولم يسلم من هفوات وشوائب شوّهت جماله، وطمست شيئاً من وضوحه، ولهذا فإنّ دراسة هذا المنهج ونقدَه نقدا علميا، تعدّ نقطة البدء في كل بحث جادّ في النّحو العربي، وتشخيص مشكلاته وتحديدها، ومن ثَمّ الإسهام في إيجاد الحلول لها.

هذا وقد تميّزت المراحل الأولى من الدراسة النّحويّة، على يد النّحاة الأوائل باتّجاه البحث إلى استقراء المأثور عن العرب، وإعمال الفكر لاستخراج القواعد، بقصد معياري[1]، وتركّزت المصادر المعتمدة في استقراء اللغة على مصدرين أساسين هما: الرواية والسّماع[2].

أمّا السّماع فهو الأصل الأول من أصول اللغة، وقد عرّفه جلال الدين السيوطي بقوله: « هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلّم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمانه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر »[3]. إذن فقد تأسس منهج النّحاة على هذه الأصول الثلاث في الاحتجاج والتقعيد: القرآن الكريم وما ارتبط به من قراءات متعدّدة، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرا ونثرا.

أولا- القرآن الكريم وما ارتبط به من قراءات:

لم يتوفر لنصّ ما توفّر للقرآن الكريم من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء من التابعين، عن الصحابة، عن الرسول صلى الله عليه وسلم[4]. ولذا كان القرآن الكريم هو النّص الأول الذي احتجّ به النّحاة في إثبات قواعدهم، فكل ما ورد أنّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة سواءً كان متواترا، أم آحادا أم شاذا[5].

هذا النّص القرآني قد قُرئ بوجوه مختلفة، اصطُلِح على هذه الوجوه القراءات القرآنية، واشترط أصحاب هذا الفنّ لصحة القراءة ثلاثة شروط: صحة السند بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وموافقتها رسم المصحف المجمع عليه، وموافقتها وجها من وجوه العربية[6].

1- موقف النّحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية:

لم يتوقّف الأمر عند حدّ الاعتراف بكل القراءات، بل سرعان ما ظهر الخلاف بين النّحويين والقراء حول بعضها، فقد طعن النّحاة في صحّة بعض القراءات، ورفضوا الاستشهاد والاحتجاج بها لمخالفتها لقواعدهم وأقيستهم، وفضّلوا كلام العرب ونُتفا نثرية وشعرية هنا وهناك.

والحقّ أنّ هذا المنهج فيه من الخلل ما يطعن في منهج النّحاة في الصميم، ويفتح ثغرات ينفذ إليها نقد النّاقدين، فكلام ربّ العالمين أجدر وأولى بالأخذ والاتّباع، وأعرب وأبلغ من غيره.

وقد أعرب الشيخ محمد عضيمة في مقدمة كتابه: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" عن موقفه من هذه القضية، ورأى أنّ الشعر قد استبدّ بجُهْد النحاة، فركنوا إليه وعوّلوا عليه، بل جاوز كثير منهم حدّه، فنسب اللحن إلى القرّاء الأئمة، ورماهم بأنّهم لا يدرون ما العربية، ووصف صنيع النحاة هذا بأنه ثَغْرة نفذ منها الطاعنون عليهم، لأنّ الشعر رُوي بروايات مختلفة كما أنه موضع ضرورة[7].

2- إنكار النحاة لبعض القراءات المتواترة:

والنّحاة لا ينكرون الشاذّ وحسب، ولكنهم يردّون المتواتر أحيانا ويُخطّئون الرّواة، يقول الإمام الرازي(**ت604هـ**): « إذا جوّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيرا ما ترى النّحويين مُتحيّرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التّعجب منهم فإنّهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلا على صحّتها، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحتها كان أولى »[8].

إذن فهم يتهيّبون من الاستشهاد بالقراءات أحيانا، ولكنّهم لا يجدون حرجا من الاستشهاد بالشّعر ولو كان مجهولا، وقد شنّع عليهم ابن حزم الظاهري وأغلظ لهم القول، فقال: « ولا عجب ممّن إن وجد لامرئ القيس، أو لزهير، أو لجرير، أو الحطيئة، أو الطِرِمّاح، وللشّماخ، أو لأعرابي أسدي، أو أسلمي، أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب بوّال على عقِبَيْه، لفظا في شعر، أو نثر، جعله في اللغة وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللّغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه، ولا جعله حجّة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويُحرّفه عن مواضعه، ويتحيّل في إحالته عمّا أوقعه الله عليه »[9].

3- أمثلة عن استشهادهم بالشعر وردّ القراءات المتواترة:

ومن أمثلة الاستشهاد بمجهول الشعر على حساب القراءات القرآنية ما أورده الرازي في تفسيره، عند قوله تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[10]

تعليقا على قراءة حمزة بجرّ "الأرحام"، أي إثبات قاعدة العطف على الضمير المتصل المجرور، قال: « وَرَدَ ذلك في الشّعر، وأنشد سيبويه في ذلك:

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[11]

وأنشد أيضا:

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّـوَارِي سُيُوفُنَـا وَمَـا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِــفُ[12]

ثم قال: والعجب من هؤلاء النّحاة أنّهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين المجهولين، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنّ هما كانا من أكابر علماء السّلف في علم القرآن »[13].

ويدعم د.عبد الصبور شاهين هذا الاتجاه بالدفاع عن القراءات، فيقول: « ولسنا بحاجة إلى أن نُعيد حديث الصّراع الذي دار بين النّحاة والقرّاء حول قراءات صحيحة، رواية وأداء، منسوبة إلى قرّاء كبار، لهم قدرهم في مجال اللّغة والنّحو كأبي عمرو بن العلاء، في قراءات الإسكان، ومع ذلك حاول النّحاة أن يُشكّكوا في ضبط القرّاء، برغم أنّ وظيفتهم هي الضّبط والأداء، فإذا عجزوا عن تخطئة القرّاء، وغلبهم كثرة الرّوايات، لجؤوا إلى التّأويل والتّخريج رغبة في قرض قواعدهم التي أرادوها مقاييس حادّة صارمة، لا يُفلت منها إلّا ما كان شاذّا مؤبّد الشذوذ »[14].

ومن أمثلة تشكيكهم واتّهام القراء ما ورد في البحر المحيط، أين يُوضّح أبو حيان موقف النّحاة في تعاملهم مع القرّاء ويُدافع عنهم في كثير من الأحيان، إذ يقول: « من ذلك قراءة:

﴿ **وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ** ﴾[15]،

فقرئت بالهمز " **مَعَائِشَ** "، قال المازني: أصل هذه القراءة عن نافع ولم يكن يدري ما العربية، وكلام العرب التّصحيح في نحو هذا انتهى، ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة...فوجب قبول ما نقلوه إلينا ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا، وأمّا قول المازني: أصل هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح، لأنها نُقلت عن ابن عامر والأعرج والأعمش، أما قوله: إنّ نافعا لم يكن يدري ما العربية، فهو لا يلزمه ذلك إذ هو فصيح متكلم ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثير من هؤلاء النحاة يُسيئون الظّنّ بالقرّاء ولا يجوز لهم ذلك »[16].

4- المنهج الصواب في الاستشهاد بالقراءات القرآنية:

إذن فالنّحاة ينظرون في النّص القرآني ولكنّهم يعتمدون غيرَه من كلام العرب أساسا في دراستهم وأخذِ قواعدهم، فرفضهم لبعض للقراءات القرآنية دليل على أنّ قواعدهم المعدّة قد أُخِذت من نصوص أخرى، والقواعد هنا أحكام نافذة لا ينبغي مخالفتها والخروج على مقتضاها، والقراءة القرآنية ليست نصا تؤخذ منه الأحكام اللغوية، بل نص تُطبَّق عليه هذه الأحكام ويخضع لسلطانها[17]، وهذا أكبر خطإ يؤاخذ عليه النّحاة.

لذا ترى النّحاة يحاولون جاهدين إخضاع بعض القراءات للقواعد النّحوية والتّكلّف في توجيهها، والحقيقة أنّهم يعجزون أحيانا عن ذلك، لكنّهم يأبون عن التّصريح بذلك فيتمحّلون في الاحتجاج والتّعليل لها بحجج هي أقرب إلى التّعقيد والتّكلف،

وقد أصبحت مثل هذه الآيات معضلة لهم لخروجها عن قواعدهم ومخالفتها لأقيستهم، ولكنهم يصلون أحيانا إلى التّشكيك فيها واتّهام قرائها بالضّعف أو اللحن أو الوهْم.

كما أنّ اضطرابهم في الترجيح بين مصادر الاستشهاد، يدعوهم في كثير من الأحيان للانتقاء وتفضيل الشواهد الشعرية، والتردد في الاستشهاد بالقرآن والحديث؛ أما الأوّل فلِما له من القراءات المتعددة، والثاني فلِروايته بالمعنى، ولو اكتفى النّحاة بإحدى قراءات القرآن لاستخرجوا منها أدقّ نحوٍ ممكن، ولكنّهم تحرّجوا من انتقاء إحداها الموافقة للقاعدة ورمي الأخريات بعدم المطابقة على نحو ما توصف الشواهد[18].

والحقيقة أنّ النّصّ القرآني سابق على النّحو وقواعده، وينبغي أن تكون هذه القواعد مستنبطة منه، وإهماله يقتضي بالضرورة استقراء ناقصا لا يخدم اللّغة، فقصور القاعدة عن شمول كل اللّغة حتما يطعن في اطّرادها، وهذا ما حصل بالفعل لكثير من النّحاة البصريين في تعاملهم مع بعض القراءات القرآنية، وكان من " الصواب أنّ يُمعِنوا في القراءات الصحيحة السّند، فما خالف منها قواعدهم صحّحوا به تلك القواعد ورجعوا النظر فيه، فذلك أعْوَد للنّحو بالخير "[19].

فالنّحويون الأوائل على الرغم من سعة علمهم وعنايتهم بالسّماع، وعلى الرغم من تقصّيهم وتحرّزهم ومزيد اهتمامهم بصياغة القواعد ضبطًا وإحكامًا وبالسّماع جمعًا ودرسًا، إلا أنّه قد فاتهم أمر العناية الكبيرة بقراءات القرآن الكريم، والإفادة منه في عملية التقعيد، لذا فإنّه يمكننا بمراجعةٍ للسّماع وتدقيقٍ فيه خاصة في القرآن الكريم وقراءاته، أن نصل إلى ما لم ينتبه له المتقدِّمون، فنُصَحِّحَ بعضَ ما قالوه ورأوه من أحكام.

ثانيا– الحديث النبوي الشريف:

1– موقف النّحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

أهمل النّحاة الأوائل بصورة شبه كاملة الاستشهاد بالحديث الشريف، وحجّتهم في ذلك هي أنّ أغلب الأحاديث مرويّة بالمعنى، يقول ابن الضائع(**ت680هـ**) ملخّصا مذهب النّحاة في ذلك: « تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النّقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النّقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النّبي صلى الله عليه وسلم لأنّه أفصح العرب»[20].

وتابع أبو حيان الأندلسي(**ت745هـ**) شيخه ابن الضائع في هذا معتذرا للنّحاة في صنيعهم، بقوله: « إنّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكليّة وإنّما كان ذلك لأمرين: أحدهما أنّ الرواة جوّزوا النّقل بالمعنى، وأنّ اللحن وقع كثيرا فيما رُوي من الحديث، لأنّ الرواة كانوا غير عرب، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك »[21].

واجتهد بعض الباحثين في استقصاء الأحاديث الشريفة الواردة في كتاب سيبويه فوجدوها خمسةً استشهد بها[22]، وهو عدد قليل يعكس نظرة شيخ النّحاة إلى الاستشهاد بالحديث، وكأنّي بالنّحاة قد سلكوا مسلك إمامهم، وجعلوه قانونا مطرّدا نفّذوه من غير مناقشة ولا نظر، إلا ما كان من ابن خروف(**ت609هـ**)، وابن مالك(**ت672هـ**)[23]، فقد خالفا جمهور النّحاة وأكثرا من الاستشهاد بالحديث الشريف في إثبات القواعد النّحوية[24].

2- موقف ابن مالك من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

توسّع ابن مالك في الاستشهاد بالحديث الشريف توسّعا كبيرا، نفّس فيه على العربيّة بعض الشيء، وأثرى به إجرائية الاستشهاد والتّدليل، فأعاد بذلك للنّحو مصدره الخصيب، بعد أن ظلّ مدة طويلة بفَقْده مجدبا، حين جعله المصدر الثاني من مصادر الاحتجاج والاستشهاد بعد القرآن الكريم، ويظهر ذلك جليّا في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، إذ يحتوي على **266** حديثا، منها **84** حديثا استشهد بها لتأييد بعض المسائل النّحويّة[25].

وقد أشاد ابن الطيب الفاسي(**ت1170هـ**) بصنيع ابن مالك، فقال: « ما رأيت أحدا من الأشياخ المحقِّقين إلا وهو يستدل بالأحاديث على القواعد النّحويّة والألفاظ اللغويّة، ويستنبطون من الأحاديث النبويّة الأحكام النّحويّة والتّصريفيّة واللغويّة، وغير ذلك من أنواع العلوم اللسانيّة، كما يستخرجون منها الأحكام الشرعيّة، وأخيرا الحقّ ما قاله الإمام ابن مالك، علامة جَيَّان، لا ما قاله أبو حيان، وكلام ابن الضائع ضائع »[26].

3- أسباب عدول النّحاة عن الاستشهاد بالحديث ومناقشتها:

أمّا السّببان اللّذان ذكرهما النّحويون حجّة لرفض الاستشهاد بالحديث، فلا يثبتان عند التحقيق والتدقيق، فالأوّل منهما وهو تجويز النقل بالمعنى، فعلى فرض وقوعه فالمغيِّر لفظاً بلفظ في معناه عربيٌّ مطبوع يُحتَجّ بكلامه في اللغة، وإن وقع بعد ذلك شكّ في بعض الروايات من غلط أو تصحيف فنزر يسير لا يقاس أبداً إلى أمثاله في الشعر وكلام العرب، فكثير من الأشعار نفسها رُويت، ولكن بروايات مختلفة، وبعضها موضوع[27].

أمّا السبب الثاني وهو وقوع اللحن في الحديث، فهو إنْ وقع فنحسبه قليلا، لأنّ الرواة كانوا يتتبّعون الروايات ويحرصون على تصحيحها بمنهج دقيق. هذا وقد وقع اللحن والتصحيف في كثير من الأشعار القديمة، ولم يمنع ذلك من الاحتجاج بها. أمّا القول بأنّ في رواة الحديث أعاجم فهذا لا يُعتدُّ به كحجّة، فكم في رواة الشعر والنثر من الأعاجم، بل إنّ كثيرا ممّن حملوا لواء العلوم الدينية واللغوية كانوا من الأعاجم، وقد خدموا الإسلام ولغة الضاد أيّما خدمة، ويكفينا أنّ شيخ النّحاة وإمامهم "سيبويه" كان أعجميا.

وكان من المنهج الحقّ أن يتقدّم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج، وكل الناس مُجمِع على أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة، وأنّ الحديث لا يتقدّمه شيء في باب الاحتجاج إذا ثبت أنّه لفظ النبي نفسه، وقد رُوي عن النّبي صلى الله عليه وسلم حديث: « **أَنَا أَفْصَحُ منْ نَطَقَ بِالضَّادِ** »[28]، فلا يُعدَل عنه إلى غيره.

ومن الإنصاف أن نقول: إنّ النحاة الأوائل عندما استنبطوا القواعد والأحكام، لم يكن علم الحديث قد استقرّ، ولم تظهر كتب الصحاح، وما فيها من حسن رواية وعظيم دراية، ولو أدركوا ذلك لما عدلوا عن هذه الثروة العظيمة، ولعلّ اللوم يقع على طبقات النّحويين التي ظهرت بعد استقرار علم الحديث ونضوج ثمراته، كابن السّراج والفارسي وابن جني وغيرهم، ممّن فرّطوا في هذا التراث الضخم النّفيس، وقصّروا في التدّارك على سابقيهم في الاستشهاد به، والله أعلم.

ثالثا– كلام العرب:

1– منهج النّحاة في الاستشهاد بكلام العرب:

قام المنهج في السماع عن كلام العرب على ركنين أساسين هما: تحديد المكان والزمان للاستشهاد؛ أما من حيث تحديد المكان، فقد اعتُمد على القبائل التي تقطن قلب الجزيرة العربية، فهي القبائل العربية التي يحتج بلغاتها دون غيرها، واستبعدت من الاحتجاج لغات القبائل المنتشرة على محيطها والقريبة من الأعاجم[29].

وقد صنّف أبو نصر الفارابي(**ت339هـ**) هذه القبائل فيما نقله عنه السيوطي(**ت911هـ**)، كما يلي: « كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب وهم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتّكل في الغريب في الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم »[30].

أمّا من حيث الزّمان فقد احتجوا بأقوال عرب الجاهلية، و فصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني و كان آخر من يحتج بشعره من الشعراء إبراهيم بن هرمة (**ت150هـ**)[31].

2– أهمّ المؤاخذات على هذا المنهج:

أ– تضييق مصادر السماع والتقصير في الجمع والاستقراء:

لا شكّ أن هذا التحديد الزماني والمكاني لمصادر السماع اللغوي، واستبعاد بقية القبائل العربية، يتنافى مع المنهج السليم في دراسة العربية، واستخلاص قواعدها وأحكامها؛ لأن ذلك الصّنيع حرم النّحويين مادة لغوية وفيرة، وأساليب عربية كثيرة، مما جعل أحكامهم جزئية لا تتصف بالشمولية.

ثمّ إنّ النّحويين عندما وضعوا قواعدهم، وبنوا أحكامهم اعتمدوا كلام العرب، إلا أنّ القواعد التي أصَّلوها، لم تصدر عن استقصاء للغة، واستقراء لأساليبها، وتراكيبها، بل كان استقراءً ناقصاً، اعتمدوا على قليل مما سمعوه من أقوال العرب النثرية والشعرية.

وكان المنهج السليم يقتضي أن تُجمَع أقوال العرب، ثم تخضع للبحث والدراسة لاستخلاص القواعد والأحكام. فالنّاقد يجد في قواعدِ النّحاة ثغوراً عديدة، ينفذ منها إلى الصّميم، ومنها أنّهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب، فيجمعون نُتفا نثرية وشعرية من هذه القبيلة، ومن تلك، ومن شعر لا يُعرَف قائله إلى جملة غير منسوبة، ويضعون قواعد تصدق على أكثر ما

وصل إليهم بهذا الاستقراء الناقص الذي لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع، ثم يسدّدون هذه القواعد بمقاييس منطقية يريدون اطّرادها في الكلام[32].

ومن البديهي أنّ لغات القبائل التي اعتمد عليها النّحاة، لا تحوي جميع لغات القبائل الأخرى ولهجاتها، من أساليب وتراكيب وتصرف في استخدام اللغة، ومن هنا جاءت بعض الأحكام النّحوية قاصرة، لأن النّحويين أغفلوا شواهد كثيرة وأساليب عديدة، فصاغوا أحكامهم بناءً على استقراء ناقص، ولو وسّعوا دائرة الاحتجاج، لتغيرت بعض تلك الأحكام والقواعد.

ولكنّ د. تمام حسان يدافع عن النّحاة في مسألة الاستقراء الناقص، ولا يشرط استقراء تامّا من أجل التقعيد للغة، فليس النّحو في رأيه معرفة تقوم على الاستقراء التامّ، وتهدف إلى الإحاطة بكل جوانب موضوع المعرفة[33]، لذا كان من مجانبة الصواب محاسبة النّحاة على تقصيرهم في هذا الاستقراء.

بل ويذهب بعيدا إلى أنّه كان على النّحاة أن يختاروا الفصحى على لسان قبيلة واحدة بعينها لتكون موضع الدراسة عندهم، أو كان عليهم أن يقتصروا على الفصحى كما تبدو في القرآن أسمى نص عربي من جميع وجوهه. فإن اعترض معترض بكثرة القراءات فقد كان عليهم أن يختاروا إحداها. ولكن النّحاة لم يفعلوا ذلك وإنما استخرجوا نحوا تلفيقيّا للغة على الصورة التي ارتضوها[34].

وفي ضوء ما تمّ فعلا على أيدي النّحاة، نستطيع أن نتصور أنّ هؤلاء النّحاة لو اقتصروا على لهجة قريش وحدها لتأسيس قواعدهم وبناء قوانينهم لخلّصوا النّحو على الأقل من شوائب الخلافات الكثيرة، وآثار الجدل العنيف الذي طغى فيما بعد على المادّة النّحوية نفسها، فضاعت هذه المادّة الأصيلة في زحمة تلك المناقشات[35].

إذن فهذا هو الاعتراض الأوّل على النّحاة على تقصيرهم في الجمع والاستقراء، ويضاف إلى هذا الاعتراض كذلك أنّ لغات هذه القبائل تختلف فيما بينها في قليل أو كثير، مما كان له أثر واضح بعد ذلك في النّحو وقواعده، فجاءت القواعد قاصرة متضاربة لانتزاعها من تلك اللغات المختلفة، ومن بعض القبائل دون بعض، فإذا استنبطوا القاعدة من تلك اللغات المختلفة، المقصورة على هذه القبائل القليلة صُدموا بأمثلة تخالف أحكامهم، فلا يجدون بدّا أن يتأولوها، أو يصِفوها بالقلّة، أو بالشذوذ، أو بالسّماع[36].

ب- عدمُ تفريقهم بين مستويات اللغة:

وممّا يُؤخَذُ على النّحاة القدامى كذلك، عدمُ تفرقتهم بين مستويات اللغة، إذ إنّهم نظروا إلى اللغة بمستوياتها المختلفة ولهجاتها المتنوعة نظرة واحدة، فالعلماء الذين رحلوا إلى البادية، ليسمعوا ويدوّنوا، أو رحل إليهم أعراب البادية، فسمعوا ودوّنوا،

خلطوا بين المستويات اللغوية المختلفة التي كانوا يأخذون عنها، فاعتبروا كلّ ما يسمعونه (عربية)، ونسوا شيئاً هاماً وخطير الأثر، وهو أنّ ما يسمعونه ينتمي إلى مستويات متعددة، فمنها اللغة الفصحى، ومنها ما هو دونه من مستوى اللهجات[37].

غير أنّنا يمكن أن نجد مسوّغاً لمنهج النحاة في عدم التفرقة بين المستويات اللغوية المختلفة، وذلك أنّ الهدف الأول للنّحاة القدامى، هو الحفاظ على لغة القرآن وصونها من اللحن والخطأ، فهذا الهدف هو الذي رسم منهج أوائل النحاة، وذلك أنّهم وجدوا أن القرآن الكريم فيه الكثير من لهجات العرب على مختلف قبائلهم[38].

وأمام هذه الْمُسَلَّمَة اللغوية، لم يجد النحاة بدّاً من الاهتمام بكافة هذه اللهجات، وعدم التفرقة بين المستويات اللغوية. يقول د.محمود نحلة: « فلما وُوجِهَ النّحاة بذلك لم يجدوا بدّا من الاهتمام باللهجات – و بخاصة الفصيحة بمعيارهم– مصدراً من مصادر الدرس النحوي، لأنّه لا يمكن إغفالها، وفي القرآن وقراءاته منها الكثير »[39].

وبين هذه الدعوات المتباينة والاعتراضات المختلفة، يقف النّحاة في حيرة من أمرهم، ليتحمّلوا وِزرَ وتبِعات ما وقعوا فيه من زلاّت وأخطاء، لذا قد قيل ولا يزال يُقال: إنّ نحاة العربيّة أساؤوا إلى الدرس النّحوي وعوّصوه بما تعرّضوا له من خلافات في المسائل النّحويّة مصدرها الاعتماد على اللهجات العربية التي يمكن أن توضع بجانب لهجة قريش من حيث الفصاحة والصحة والسلامة مثل لهجة تميم وطيء، وغيرهما، واشتمال اللغة على لهجات أمر طبيعيّ لا مجال لإنكاره وتناسيه[40].

ج– اضطراب واختلاف المرويات:

لم تسلم الرواية من الاختلاف والتباين والاضطراب، وعلى الرغم من محاولات بعضهم اعتماد وسائل خاصّة لأخذ الصحيح باعتماد الجرح والتعديل، إلا أنّهم عجزوا عن ذلك لأسباب أهمّها: كثرة المروي وافتقاره إلى الصحّة والدقّة، واعتماد المشافهة في التدوين وعدم اعتماد أسس معيّنة يسير عليها الرواة، وعدم تحرّج بعض المدارس النّحويّة في الأخذ بجميع المرويّ مهما كان، فقد اعتمدت الكوفة الكثير من الشعر المصنوع والمنسوب إلى من لم يقُلْه[41].

ومن أمثلة هذا الخلاف البيّن في الرواية، بيت من الشعر من قصيدة لـ: "خِرْنِق بنتِ بدر بن هِفان بن مالك بن ضبيعة"، (وهي أخت طرفة بن العبد البكري الشاعر المعروف لأمه) ترثي فيه زوجها بشر بن عمرو بن مرثد سيد بني أسد. فقد رُوي البيت الثاني على الأوجه التالية:

أ– لا يَبْعُدَنْ قومي الذين هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبونَ مَعَاقِدَ الأزُرِ
ب– النّازلين بكلِّ معترَكٍ والطَّيِّبونَ مَعَاقِدَ الأزُرِ
ج– النّازلون بكلِّ معترَكٍ والطَّيِّبينَ مَعَاقِدَ الأزُرِ
د– النّازلين بكلِّ معترَكٍ والطَّيِّبينَ مَعَاقِدَ الأزُرِ[42]

وقد وردت هذه الروايات للدلالة على أحكام مختلفة في باب النعت تتلخص فيما يلي: "إذا تكرّرت النّعوت لواحد، جاز إتباعها وقطعها والجمع بينهما بشرط تقديم المتبع"[43]. فها أنت ترى كيف كان اختلاف الرواية سببا رئيسا في تعدد الأحكام

النّحوية وتشعبها، بل إنّ النّحاة أنفسهم يولعون بها إلى درجة كبيرة، ويجدون فيها في ميدانا خصبا لتعميق الخلافات النّحويّة – خاصّة المتأخّرين منهم– ونحن في غنى عن هذا كلّه.

ومن اضطراب الرواية نسبة البيت الشعري إلى مجهول، أو الاختلاف في معرفة صاحبه الحقيقي، فمثال الأول ما أجازه الكوفيون من إظهار "أن" بعد "كي" مستشهدين بقول الشاعر:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا شَنّاً بِبَيْدَاءَ بَلْقَـعِ[44]

وأجازوا دخول اللام في خبر "لكن" واحتجوا بقول الشاعر:

ولَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيــدُ[45]

وكلا الرأيين لا يثبت لأنّ البيت الأول مجهول القائل فلا يحتج به، والشطر الثاني لا يُعرف قائلُه ولا شطره الأول. ومما يدعو للعجب أنّ أغلب اللغويين والنحاة لا يسلّمون دائما بإسقاط الاحتجاج بالمجهول، فقد تلقوا كتاب شواهد سيبويه بالقبول، وفيها نحو خمسين بيتا لم تُعرَف أسماء قائليها[46]، قال الجرمي(**ت225هـ**): « نظرتُ في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا، فأما الألْفُ فقد عرفتُ أسماء قائليها فأثبتّها، وأمّا الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها »[47].

وأما مثال الثاني قول الشاعر:

لِيُبْـكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِـحُ[48]

فنسبه سيبويه إلى الحارث بن نهيك، ونسبه الأعلم الشنتمري إلى لبيد بن ربيعة، ونسبه الزمخشري إلى مزرد بن ضرار، ونسبه السيرافي إلى الحارث بن ضرار النهشلي[49]. وفي هذا دلالة على عدم توخي الدقّة في الشعر المرويّ ونسبته إلى قائله.

د– التصحيف في الرواية:

ومن ذلك أيضا التصحيف الذي يقع أثناء رواية الشعر، وتزلّ أقدام النّحاة فيه، فيصدرون أحكاما نحوية لا أساس لها من الصحة، ومثال ذلك قول الشاعر:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِـــحْ فَلَسْنَا بالجبالِ وَلاَ الحَديــدَا[50]

فقالوا إنّ المنصوب عُطِفَ على محل الجار والمجرور[51]. والرواية الصحيحة إنّما جاءت بالخفض (ولا الحديدِ) بدليل أنّ القصيدة كلها مخفوضة الروي، فقد أورد البغدادي(**ت1093هـ**) في الخزانة هذا البيتَ مخفوضا مع أبيات القصيدة كلها مخفوضة الروي[52]. وفيه يقول العسكري(**ت382هـ**): « وممّا غلط فيه النّحويون من الشّعر وروَوْهُ موافقا لما أرادوا، ما رُوي عن سيبويه، عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض قول الشاعر: معاويَ إننا...البيت، وغلِط على الشاعر، لأن هذه القصيدة مشهورة، وهي مخفوضة كلها، وهذا البيت أولها »[53].

ومن الطبيعيّ ألاّ يكون فصحاء الأعراب، والرواة، وعلماء اللغة منزهين عن الخطأ والنسيان، وكتب اللغة مليئة بشواهد على ذلك، فقد رُوي عن الفرّاء(**ت207هـ**) أنّه قال: « قال لي سلمة[54]: أصحابك ليس يحفظون، فقلت: كلاّ، فلان حافظ. فقال: يُغيّرون الألفاظ ويقولون لي: قال الفرّاء كذا وقال كذا، وأجتهد أن أعرف ذلك فلا أعرفه، ولا أدري ما يقولون »[55].

وقد روى السيوطي(**ت911هـ**) في كتابه "المزهر" في باب أغلاط العرب كلاما عن أبي علي الفارسي(**ت377هـ**) يعلّل وجود هذه الأخطاء تعليلا حسنا، فقال: « إنّما دخل هذا النّحوُ كلامهم لأنّهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يستعصمون بها، وإنّما تهجم بهم أطباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد »[56].

هـ– التلفيق والوضع في الرواية:

ومما يؤسف له أيضا اتّساع التلفيق في الرواية، فقد عمد بعضهم إلى الكذب وافتعال الألفاظ والمعاني تعنّتا، أو طمعا في جاه، أو تخلّصا من حرج[57]، وهذا ما أكّده الخليل بن أحمد الفراهيدي(**ت175هـ**) حين قال: « إنّ النّحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت »[58]. لذا نجد الكثير من حالات التزييف والوضع التي سجلها تاريخ النّحاة والرواة[59].

ومن أمثلة وضع النّحاة أنفسهم، ما رُوي عن قطرب(**ت206هـ**) أنّ كان وضّاعا بشهادة ابن السِّكّيت(**ت244هـ**)، فقد قال عنه: «كتبتُ عن قُطْرُبٍ قِمَطْرا[60]، ثمّ تبيّنتُ أنّه يكذب فلم أذكُر عنه شيئا»[61]، وما رُوي أيضا أنّ ابن دريد(**ت321هـ**) كان كذلك بشهادة الأزهري(**ت370هـ**) ونفطويه (**ت323هـ**)، فقد قال الأزهري: « وممّن ألّف الكتب في زماننا فرُمِيَ بافتعال العربيّة وتوليد الألفاظ أبو بكر بن دُريد، وقد سألتُ عنه إبراهيمَ بن عَرَفَة (يعني به نفطويه)، فلم يعبأ به، ولم يوثّقه في روايته، وألفيْتُه على كبر سنّه سكرانَ لا يكاد يفتُر عن ذلك »[62].

والكوفيون أكثر النّاس وضعا للأشعار التي يُستشهَد بها لضعف مذاهبهم وتعلقهم على السواء واعتبارهم منها أصولاً يُقاس عليها مجاراة لما فيهم من الميل الطبيعي إلى الشذوذ[63]، ويروي السيوطي عن الأندلسي في شرح المفصّل: « والكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوّبوا عليه، بخلاف البصريين »[64]، وأوّل من سنّ لهم هذه الطريقة شيخهم الكسائي(**ت189هـ**)، قال ابن درستويه (**ت347هـ**): « كان يسمع الشّاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه، فأفسد النّحو بذلك »[65].

أمّا الرّواة فحدّث عن وضْعِهم ولا حرج، فقد أكثروا من الكذب والاختلاق وذلك باعترافهم على أنفسهم، وقد أفسد حمّاد الرّاوية(**ت155هـ**) الشعر بكثرة ما وضع من الشعر، فلا يصحّ أبدا، قال الجاحظ: « ذكر الأصمعي وأبو عبيدة وأبو يزيد عن يونس أنّه قال: إنّي لأعجب كيف أخذ النّاس عن حمّاد وهو يلْحَن ويكسِر الشّعر، ويكذب ويُصحِّف »[66]، وكان خلف الأحمر(**ت180هـ**) خلفاً لحمّاد يضع الشعر وينسبه إلى العرب، فقد وضع خلف على شعراء عبد القيس شعرا كثيرا، وعلى غيرهم عبثا به، فأخذ ذلك عنه أهل البصرة، وأهل الكوفة[67].

ولا شكّ أنّ ما بُني على باطل يُعدّ باطلا، فتنهدم بذلك كثير من مسائل النّحو التي عوّلوا فيها على مثل هذه الشواهد، بل إنّ الأدهى من ذلك أنّ هؤلاء الرواة قد اعترفوا بوضعهم الشعر، ورغم ذلك بقي النّحاة متشبّثين بهذه الشواهد المكذوبة، وأصرّ الكوفيون على أشعار خلف بعد اعترافه بوضعها إذ قالوا له: أنتَ كنتَ عندنا في ذلك الوقت أوثقَ منك السّاعة[68].

خاتمة:

خلُص هذا البحث إلى النتائج التالية:

- شاد النحاة الأوائل صرح النّحو العربي، وبذلوا لأجل ذلك جهدا يستحق الشكر والثناء، فقد كان الرعيل الأول منهم نحويين ولغويين وقراء في الآن نفسه، مما مكنهم من الإحاطة بهذا العلم ووضع حجر الأساس له.
- كان النّحو العربي لونا من ألوان النشاط الذهني الذي فرضته طبيعة الحياة وتطور المجتمع، وخاصة حينما أحسّ العرب في منتصف القرن الأول الهجري بخطر يهدّد لغتهم وقرآنهم بسبب ما نشأ من اللحن على ألسنة الأعاجم والموالي، الذين دخلوا الإسلام بعد الفتوحات، وخاصة عند قراءاتهم للقرآن.
- اتفق العلماء على أنّ السماع أو النقل دليل من أدلة النحو التي ترتكز عليها أصوله، والمقصود بالسماع ما نقله العلماء من نصوص لغوية بشروطها المحددة، واعتبروها من أصول اللغة، ومن مصادرها الأساسية: القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، ثم الحديث الشريف، وكلام العرب شعرا ونثرا.
- اتخذ النحاة منهجا في النقل والسماع لم يخل من بعض الأخطاء والهفوات، فقد فاتهم الاستشهاد ببعض القراءات القرآنية رغم ثبوتها، وأدى بهم ذلك إلى الطعن فيها وردها، كما أنّهم منعوا الاستشهاد بالحديث الشريف بدعوى روايته بالمعنى وقد بيّنا جواز ذلك مما ثبتت صحته. أما كلام العرب فقد بيّنا أهم المؤاخذات على منهج النحاة في الاستشهاد به، مما أدى إلى خلل واضطراب في التقعيد في كثير من الأحيان.

الإحالات:

[1] عمايرة (حليمة أحمد): الاتجاهات النّحوية لدى القدماء، ص72.

[2] أبو المكارم (علي): أصول التفكير النّحوي، ص33.

[3] السيوطي (جلال الدين): الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمود سليمان الياقوت، ص74.

[4] الأفغاني (سعيد): في أصول النّحو، ص28

[5] الفاسي (أبو عبد الله): فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، تحقيق محمد يوسف فجال، ج01، ص49.

[6] ابن الجزري، محمد: تقريب النّشر، تحقيق وتقديم إبراهيم عطوة عوض، ص27.

[7] عضيمة (محمد عبد الخالق): دراسات لأسلوب القرآن الكريم، اج01، ص02

[8] الرازي، (محمد فخر الدين): التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، 1981، ج09، ص170.

[9] ابن حزم (أبو محمد علي): الفصل في الملل و الأهواء والنحل، ج03، ص192.

[10] سورة النساء، آية01.

[11] سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، ج02، ص383، ورقم الشاهد: 392. وهذا البيت من الأبيات الخمسين التي لم يعرف قائلها.

[12] استشهد بهذا البيت ابن يعيش في شرح المفصل، والأشموني برقم 571، وابن الناظم في شرح ألفية والده ابن مالك، وشرحه العيني بهامش الخزانة، وقال الجاحظ في كتابه الحيوان: هو لمسكين الدارمي. و"السواري": جمع سارية وهي الأسطوانة، فشبه أنفسهم بالسواري لطول أجسامهم، و"الغوط": -بضم الغين- جمع غائط وهو المطمئن من الأرض، و"نفانف": جمع نفنف —بوزن جعفر- وهو الهواء بين شيئين. ومحل الشاهد فيه وفيما قبله العطف على المجرور من غير إعادة العامل في المعطوف عليه، وهو ما أجازه الكوفيون دون البصريين. ينظر: الأنباري(كمال الدين أبو البركات): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص465-466).

[13] الرازي (محمد فخر الدين): التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ج09، ص170.

[14] شاهين (عبد الصبور): القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص275.

[15] سورة الأعراف، آية 10.

[16] أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف): البحر المحيط، 15/05.

[17] عيد (محمد): الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص105.

[18] حسان (تمام): اجتهادات لغوية، ص31.

[19] الأفغاني (سعيد): في أصول النّحو، ص32.

[20] الخثران (عبد الله): مراحل تطور الدرس النّحوي، ص187.

[21] الأفغاني (سعيد): في أصول النّحو، ص78.

[22] الحديثي (خديجة): موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص52.

[23] عيد (محمد): الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص109.

[24] الزبيدي (سعيد جاسم): القياس في النحو، ص100-103.

[25] الخثران (عبد الله): مراحل تطور الدرس النّحوي، ص190-191.

[26] الفاسي (محمد بن الطيب): تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تحقيق علي حسين البواب، ص101.

[27] الأفغاني (سعيد): في أصول النّحو، ص51-52.

[28] رواه ابن سعد في طبقاته، عن يحي بن يزيد السعدي مرسلا، والطبراني عن أبي سعيد الخدري، وأورده العجلوني في كتابه "كشف الخفا" بزيادة "بيد أني من قريش""، والسخاوي بلفظ الترجمة. قال ابن كثير: معناه صحيح، لكن لا أصل له. ينظر الزركشي (بدر الدين): التذكرة في الأحاديث المشتهرة، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ص160.

[29] ولد أباه (محمد مختار): تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص29.

[30] السيوطي (جلال الدين): الاقتراح في علم أصول النحو، ص100-102.

[31] المرجع نفسه، ص38.

[32] الأفغاني (سعيد): في أصول النحو ص31.

[33] حسان (تمام): الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص57.

[34] حسان (تمام): اجتهادات لغوية، ص20.

[35] عون (حسن): دراسات في اللغة والنحو العربي، ص77.

[36] حسن (عباس): اللغة والنّحو بين القديم والحديث، ص63-64.

[37] أبو المكارم (علي): أصول التفكير النحوي، ص37-38.

[38] السيوطي (جلال الدين): الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج02، ص89 وما بعدها.

[39] نحلة (محمود): أصول النحو العربي، ص66.

[40] عون (حسن): دراسات في اللغة والنحو العربي، ص77.

[41] قاقيش (إبراهيم يوسف): المفاهيم النحوية تصنيفها وتطبيقاتها التربوية، ص18.

[42] ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان، شرحه وحققه وعلّق عليه يسري عبد الغني عبد الله، ص43.

[43] ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج03، ص314-316. ومعنى البيتين: دعت أولا قومها ألا يهلكوا، ثم وصفتهم بالشجاعة الفائقة وأنهم ينتصرون دائما على عدوهم ويأتون عليه، ثم وصفتهم بالكرم البالغ أقصى غاية وأنهم يفنون إبلهم للضيوف، ثم عادت إلى الشجاعة فذكرت لهم صفة أخرى من صفاتها، وهي أنهم يحضرون كل معركة من معارك القتال، ولا يتخلفون عن ملاقاة الأبطال، ثم وصفتهم بالعفة والطهارة والتنزه عن الفحشاء.

[44] ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج04، ص154. ("تطير": تذهب بسرعة، و"قِرْبِتِي": -بكسر القاف وسكون الراء- جلد الماعز ونحوه يتخذ للماء، و"شنّا": -بفتح الشين وتشديد النون- الجلد الذي تخرّق، و"بلقع": -بوزن جَعْفَر- خالية ليس فيها أحد).

[45] استشهد بهذا البيت ابن يعيش في شرح المفصل، ورضي الدين في شرح كافية ابن الحاجب، وشرحه البغدادي في الخزانة، وابن هشام في مغني اللبيب برقم 386، والأشموني برقم 265، وابن عقيل برقم 99، وينص أكثر هؤلاء العلماء على أنّ هذا الشاهد لا يعلم قائله ولا تعرف له تتمة ولا سوابق ولا لواحق، إلا ابن عقيل فإنّه رواه بيتا كاملا من غير عزوٍ، هكذا: يلـومونني في حب ليلى عواذلي * ولكنني من حبها لعميـد ينظر: ابن الأنباري (أبو البركات): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص209).

[46] الحسين (محمد الخضر): القياس في اللغة العربية، ص38.

[47] البغدادي (عبد القادر بن عمر): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ص17.

[48] سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، ج01، ص288.

[49] ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج02، ص93-94. ("مختبط": هو الرجل يتعرض لك ابتغاء معروفك من غير أن تكون له وسيلة يمت بها إليك، و"تطيح": تهلك، و"الطوائح": جمع طائح أو طائحة اسم فاعل فعله طاح).

[50] ينظر: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، ج01، ص67- وج02، ص292. وابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ص550. برقم 792. والبيت لعُقَيْبَةَ الأسدي، و"أَسْحِح": ارفق وسهل. يشكو إلى معاوية بن أبي سفيان جوْر عماله.

[51] الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن): شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ص380.

[52] البغدادي (عبد القادر بن عمر): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، ج02، ص260.

[53] العسكري (أبو أحمد الحسن): شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق عبد العزيز أحمد، ص207.

[54] هو أبو محمد سلمة بن عاصم النحوي، أخذ عن الفراء وروى عنه كتبه، وأخذ عن خلف الأحمر وسمع عنه كتاب العدد، وأخذ عن سلمة أبو العباس ثعلب.(ينظر: السيوطي (جلال الدين): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج01، ص596).

[55] ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحي): مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ج01، ص165.

[56] السيوطي (جلال الدين): المزهر في علوم اللغة، ج02، ص494.

[57] ترزي (فؤاد حنا): في أصول اللغة والنّحو، ص58-59.

[58] الفراهيدي (الخليل بن أحمد): كتاب العين، تحقيق: تحقيق عبد الرحمن هنداوي، ص38. (والنحارير: جمع نِحْرِير، وهو الحاذق الماهر العاقل المجرب المتقن).

[59] حسان (تمام): اجتهادات لغوية، ص26.

[60] القِمَطْرُ والقِمْطَرَةُ: ما تُصان فيه الكتب؛ قال ابن السكيت: لا يقال بالتشديد؛ وينشد: (ليس بعِلْمٍ ما يَعي القِمَطْرُ ما العِلْمُ إلا ما وَعاه الصَّدْرُ) ، والجمع قَماطِر. ينظر: ابن منظور (أبو الفضل محمد): لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، مادة قَمْطَرَ.

[61] السيوطي (جلال الدين): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج01، ص234.

[62] القفطي (علي بن يوسف): إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ، ج03، ص95. والسيوطي (جلال الدين): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، ج01، ص77.

[63] الرافعي (مصطفى صادق): تاريخ آداب العرب، ص305.

[64] السيوطي (جلال الدين): الاقتراح في علم أصول النحو، ص429.

[65] السيوطي (جلال الدين): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، ج02، ص164.

[66] اللغوي (أبو الطيب): مراتب النّحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ص73.

[67] الزِرِكلي (خير الدين): الأعلام، ج02، ص310

[68] حسان (تمام): اجتهادات لغوية، ص27.

قائمة المصادر والمراجع:

1- الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن): شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ط2، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1996.

2- الأفغاني (سعيد): من تاريخ النحو، (دط)، بيروت، دار الفكر، (دت).

3- ابن الأنباري (أبو البركات): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط4، مصر، مكتبة السعادة، 1961.

4- البغدادي (عبد القادر بن عمر): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، ط4، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1997.

5- ترزي (فؤاد حنا): في أصول اللغة والنّحو، (دط)، بيروت، مكتبة لبنان، 1969.

6- ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحي): مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، القاهرة، دار المعارف، 1948.

7- ابن الجزري (محمد): تقريب النّشر، تحقيق وتقديم إبراهيم عطوة عوض، (دط)، القاهرة، دار الحديث، 2004.

8- الحديثي (خديجة): موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، (دط)، العراق، دار الرشيد، 1981.

9- ابن حزم (أبو محمد علي): الفصل في الملل و الأهواء والنحل، ط2، بيروت، دار المعرفة، 1974.

10- حسان (تمام): اجتهادات لغوية، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 2007.

11- حسان (تمام): الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، (دط)، القاهرة، عالم الكتب، 2000.

12- حسن (عباس): اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط2، مصر، دار المعارف، (دت).

13- الحسين (محمد الخضر): القياس في اللغة العربية، (دط)، القاهرة، المكتبة السلفية، 1932.

14- أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف): البحر المحيط، بعناية زهير جعيد، (دط)، بيروت، دار الفكر، 2005.

15- الخثران (عبد الله): مراحل تطور الدرس النّحوي، (دط)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993.

16- ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان، شرحه وحققه وعلّق عليه يسري عبد الغني عبد الله، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1990.

17- الرازي (محمد فخر الدين): التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط1، بيروت، دار الفكر، 1981.

18- الرافعي (مصطفى صادق): تاريخ آداب العرب، (دط)، القاهرة، مكتبة الإيمان، (دت).

19- الزبيدي (سعيد جاسم): القياس في النحو، ط1، عمان، دار الشروق، 1997.

20- الزركشي (بدر الدين): التذكرة في الأحاديث المشتهرة، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1986.

21- الزِركلي (خير الدين): الأعلام، ط5، بيروت، دار العلم للملايين، 1980.

22- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، (دط)، القاهرة، مكتبة الخانجي، (دت).

23- السيوطي (جلال الدين): الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (دط)، القاهرة ، 1985.

24- السيوطي (جلال الدين): الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمود سليمان الياقوت، (دط)، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2006.

25- السيوطي (جلال الدين): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل، ط2، القاهرة، 1979.

26- السيوطي (جلال الدين): المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ومحمد أجمد جاد المولى بك، ط3، القاهرة، مكتبة دار التراث، (دت).

27- شاهين (عبد الصبور): القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (دط)، القاهرة، مكتبة الخانجي، (دت).

28- العسكري (أبو أحمد الحسن): شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق عبد العزيز أحمد، ط1، القاهرة، مطبعة الحلبي، 1963.

29- عضيمة (محمد عبد الخالق): دراسات لأسلوب القرآن الكريم، (دط)، القاهرة، دار الحديث، (دت).

30- عمايرة (حليمة أحمد): الاتجاهات النّحوية لدى القدماء، ط1، عمان، دار وائل، 2005.

31- عون (حسن): دراسات في اللغة والنحو العربي، (دط)، معهد البحوث والدراسات العربية، 1969.

32- عيد (محمد): الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ط3، القاهرة، 1988.

33- الفاسي (أبو عبد الله): فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، تحقيق محمد يوسف فجال، ط2، الإمارات العربية المتحدة، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، 2002.

34- الفراهيدي (الخليل بن أحمد): كتاب العين، تحقيق: تحقيق عبد الرحمن هنداوي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2003.

35- قاقيش (إبراهيم يوسف): المفاهيم النحوية تصنيفها وتطبيقاتها التربوية، رسالة ماجستير، من الجامعة الأمريكية، بيروت، 1971.

36– القفطي (علي بن يوسف): إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة وبيروت، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، 1986.

37– اللغوي (أبو الطيب): مراتب النّحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (دط)، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، (دت).

38– أبو المكارم (علي): أصول التفكير النّحوي، ط1، القاهرة، دار غريب، 2006.

39– ابن منظور (أبو الفضل محمد): لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، ط1، القاهرة، دار المعارف، (دت).

40– نحلة (محمود): أصول النحو العربي، ط1، بيروت، دار العلوم العربية، 1987.

41– ابن هشام (أبو محمد عبد الله): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (دط)، بيروت، المكتبة العصرية، (دت).

42– ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، بيروت، المكتبة العصرية، 1991.

43– ولد أباه (محمد المختار): تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، 2008.

Bezzaouya10@hotmail.com